برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مخططات الاستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

غانا – مخطط الإستراتيجية القطرية

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

الموجز

غانا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض إذ يبلغ نصيب الفرد من مجموع الناتج المحلى ٤٥٠ دولاراً سنوياً، ويصل معدل الاكتفاء الذاتي من ا غذية إلى نحو ٧٠ في المائة، ويعيش ما يقرب من ٣١ في المائة من سكان البلاد تحت حد الفقر. ويعتبر الفقر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية، حيث لا يعيش في المناطق الحضرية سوى ٢٨ في المائة فقط من الفقراء. وتعيش الغالبية العظمى من السكان الفقراء في مناطق الغابات والسافنّا في الريف. ولقد استفاد من معونات **برنامج ا غذية العالمي** حتى ا ن العمال الذين يشتغلون في المشروعات الإنمائية بالقطاع العام أساساً، كما استخدمت المعونات في تعزيز ا جور. ومن المقترح أن توجه هذه المعونات إلى أشد مناطق البلاد فقراً وأكثرها حرماناً، وأن تستخدم كحافز على المشاركة في أنشطة المساعدة الذاتية، من أجل تطوير البنية ا ساسية الريفية والقطاع الزراعي. كما سيستخدم جزء من المعونات الغذائية المرتقبة تبلغ قيمته نحو سبعة ملايين دولار سنوياً في تنمية الموارد البشرية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/6/Add.3
30 August 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي

لاشتمالها على توصيات للنظر فيها وإبداء الملاحظات بشأنها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثائق هما:

المدير الإقليمي:	V. Sequeira	رقم الهاتف: 5228-2301
المسؤول عن عمليات غانا:	S. Porretti	رقم الهاتف: 5228-2383

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (2641-5228).

مقدمة

١- يبلغ مجموع مساحة غانا ٥٣٣ ٢٣٨ كيلومتراً مربعاً (٠٠٠ ٩٢ ميل مربع)، وتقع في غرب أفريقيا، ولها حدود مشتركة مع كل من جمهوريات توغو إلى الشرق وكوت ديفوار إلى الغرب وبوركينا فاسو إلى الشمال. أما حدودها الجنوبية فتتمثل في ساحل طويل يطل على خليج غينيا. وتتألف البلاد من عشرة أقاليم إدارية و ١١٠ محليات. وقد بلغ مجموع تعداد السكان في عام ١٩٨٤، ١٢,٣ مليون نسمة، بزيادة تبلغ ٤٤ في المائة عن التعداد السابق الذي بلغ ٨,٥٦ مليون نسمة وأجرى في عام ١٩٧٠. ولما كان معدل النمو السنوي لسكان غانا يبلغ ٣ في المائة، فإن التقديرات تشير إلى أن تعداد سكان غانا في عام ١٩٩٤ بلغ ٠٠٠ ٥٢٥ ١٦ نسمة. وباستمرار معدل نمو السكان هذا، من المرتقب أن يصل عدد سكان غانا إلى ٢٠ مليون نسمة تقريباً بنهاية هذا القرن. وبلغ عدد سكان المناطق الحضرية في غانا ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٤، (أي بزيادة قدرها ٣ في المائة عن عام ١٩٧٠)، مما يعنى أن غالبية سكان غانا مازالوا يعيشون في المناطق الريفية.

الفقراء الجوعى وانعدام الأمن الغذائي

أسباب الفقر

٢- غانا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، حيث بلغ نصيب الفرد من مجموع الناتج المحلى الإجمالي نحو ٤٥٠ دولاراً في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن مجموع الناتج المحلى الإجمالي قد زاد بمعدل متوسط قدره ٥ في المائة منذ بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في عام١٩٨٣، فإن الدخل الحقيقي للفرد قد نما بنسبة ٢ في المائة فقط سنويا. وعلى أساس هذا المعدل، فإن فقراء غانا لن تتاح لهم الفرصة لاجتياز حد الفقر لمدة ٥٠ سنة أخرى. وقد حدد استقصاء لمستويات المعيشة في غانا حد الفقر بما يعادل ١٦٣ دولارا سنويا في عام ١٩٨٨، أما حد الفقر المدقع فحدده بما يعادل ٨١,٥ دولار. وعلى المستوى القطري، فإن النسبة المئوية للسكان الذين ينطبق عليهم تعريف الفقراء بالنسبة لحد الفقر الأعلى في ١٩٩١-١٩٩٢ هي ٣١ في المائة (استقصاء مستويات المعيشة في غانا - ٣)، و١٥ في المائة بالنسبة لحد الفقر الأدنى. ولما كانت نسبة ٦ في المائة من السكان الفقراء يعيشون في أكرا، و٢٢ في المائة يعيشون في المناطق الحضرية الأخرى، وأغلبية ساحقة تبلغ ٧٢ في المائة يعيشون في المناطق الريفية في ١٩٩٢[1] (الملحق الأول)، فإن الفقر في غانا يعتبر أساسا ظاهرة ريفية. فمنطقة السافنا الريفية (وبخاصة إقليميها الإداريين في الهضبة الشرقية والهضبة الغربية، وبعض الجيوب في الإقليم الشمالي)، ومنطقة الغابات الريفية، اللتان يشكل سكانهما معا نحو ٥٢ في المائة من سكان البلاد، يضمان ٦٠ في المائة من السكان الفقراء في غانا. ومن حيث الأقاليم الإدارية، فإن الإقليم الشمالي وإقليم الهضبة الغربية وإقليم الهضبة الشرقية تعتبر من بين أشد الأقاليم فقرا من حيث انتشار الفقر وتجذره (الملحق الثاني). كذلك فإن إقليم الفولتا يضم مستويات عالية من الفقر، في حين ظل إقليم أكرا الكبرى يضم عددا من أشد السكان فقرا. وهذا المعدل المرتفع للنمو السنوي للسكان، والذي يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة على نحو مستمر يقدر الآن

(١) غانا : أوضاع الفقر في الماضي والحاضر والمستقبل - تقرير البنك الدولي عن غانا رقم ١٤٥٠٤٠، يونيو/حزيران ١٩٩٥.

بنسبة ٥,٥ في المائة، قد أثر تأثيراً ضاراً على تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان على الرغم من المكاسب التي أحرزت في هذه المجالات طوال العقد الماضي. كما ينخفض المستوى العام للتعليم، حيث تشير التقديرات إلى أن معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وصلت إلى ٥٣ في المائة فقط، وأن مستوى معرفة القراءة والكتابة بين الذكور يبلغ تقريباً ضعف معدل انتشاره بين النساء. ولا يستطيع نحو ٤٠ في المائة من السكان الوصول إلى مياه الشرب المأمونة. كما ساهم في زيادة انتشار الفقر ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر بنسبة مرتفعة تبلغ ٤٠ في المائة في القطاع النظامي وانتشار البطالة الجزئية أساساً في القطاع غير النظامي.

انعدام الأمن الغذائي

٣- يبلغ مجموع مساحة الأراضي الزراعية ٢٣,٩ مليون هكتار، وتشير التقديرات إلى أن الأراضي الزراعية المتاحة تبلغ ١٣,٦ مليون هكتار. أما المساحة التي تزرع بالفعل فبلغت ٤,٣ مليون هكتار في عام ١٩٩٠ (٣١ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة)، في حين أن المنطقة المروية بلغت ٥٠٠ ٧ هكتار فقط (٠,١٧ في المائة من المساحة المزروعة). وتعتبر الزراعة ذات أهمية حيوية للنمو الاقتصادي الشامل وللتنمية في غانا، إذ تشكل نحو ٥٠ في المائة من مجموع الناتج المحلى الإجمالي. كما أن الزراعة توفر نحو ٦٠ في المائة من عائدات التصدير وتدعم، بطريق مباشر أو غير مباشر، ٨٠ في المائة من مجموع السكان من خلال العمل بالزراعة وتوزيع المنتجات الزراعية وتوفير الخدمات الأخرى للقطاع الزراعي. ويوجد ما يقرب من ١,٨ مليون من الحائزين الزراعيين (وهم منتجون زراعيون مستقلون)، من مجموع عدد السكان الريفيين البالغ ١٠,١ مليون نسمة (تقديرات عام ١٩٩٠)، يفلحون نحو ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية المتاحة. ويعتبر ٨٥ في المائة من هؤلاء الحائزين من صغار المنتجين (الذين يزرعون ما يقل عن هكتارين) والذين يستخدمون الطرق التقليدية كثيفة العمالة للزراعة. ولقد حدث نمو للقطاع الفرعي للإنتاج الغذائي أساساً من التوسع في المساحة، دون أن يرافق ذلك نمو ملموس في غلات المحاصيل. وقد تخلف معدّل النمو الزراعي في غانا الذي بلغ ٢,٧ في المائة أثناء الثمانينات، عن معدّل نمو السكان على نحو مطرد. ومنذ عام ١٩٩٠، انخفض معدّل نمو هذا القطاع إلى ٢,٥ في المائة، وفى ١٩٩٣ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في مجموع الناتج المحلى الإجمالي إلى ٤٥,٢ في المائة. كذلك تضاءلت أهمية الكاكاو في القطاع الزراعي في اقتصاد البلاد أثناء العقد الماضي، في حين اقترن ذلك بانكماش الأسعار الدولية وانخفاض الغلات. فبعد أن كان الكاكاو يمثل ما يربو على ٣٠ في المائة من مجموع الناتج المحلى الإجمالي الزراعي أثناء السبعينات، أصبح الآن يمثل ١٣ في المائة. فقط ومايزال الكاكاو يحتل المرتبة الثانية كأكبر محصول للقطاع الفرعي لمجموع الناتج المحلى الإجمالي الزراعي بعد المحاصيل الغذائية، كما أنه يمثل الآن ثاني أكبر مورد للإيرادات بعد الذهب، وثاني أكبر محصول للتصدير.

٤- وعلى الرغم من أنه طرأ تحسن عام في أوضاع إمدادات الأغذية منذ بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في ١٩٩٠، حققت غانا نسبة ٧٠ في المائة فقط من الاكتفاء الذاتي في الحبوب، و٦٠ في المائة في إنتاج الأسماك، و٢٥ في المائة في إنتاج اللحوم، وأقل من ٢٠ في المائة في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية. أما الإنتاج المحلى للأرز، وهو أحد محاصيل الحبوب الرئيسية، فيقل عن ٥٠ في المائة من الاحتياجات القطرية، في حين لا يزرع القمح – وهو محصول مهم آخر، في غانا إطلاقا. وتعزز واردات الحبوب والمعونة الغذائية النقص المحلى في الإنتاج، حيث يبلغ متوسط واردات الأغذية نحو ٥ في المائة من مجموع الواردات. وتتنبأ توقعات **البنك الدولي** لغانا بزيادة العجز الغذائي

للبلاد من ٠٠٠ ١٢٨ طن (أي نحو ٦ في المائة من الطلب المحلى) في ١٩٨٧ إلى ٠٠٠ ٧٨٠ طن (نحو ١٨ في المائة من الطلب المحلى) بحلول عام ٢٠٠٠[١]. وبالتالي فإن المعونة الغذائية سوف تستمر تمثل عاملاً مهماً في سد هذه الفجوة.

٥- وفى حين تبذل الجهود لزيادة المتوافر من الأغذية طوال العقد الماضي، فإنه يبدو أن هذه الجهود قد صادفت قدراً من النجاح، وماتزال هناك عقبات ضخمة تعترض سبيل البلاد في جهودها لتحقيق الأمن الغذائي. وتتباين هذه العقبات ما بين معوقات إيكولوجية ومادية، وأراض سيئة، وتأثيرات ضارة للدورات الزراعية القصيرة، والافتقار إلى المدخلات، وزيادة الضغط على الأراضي المتاحة، وعدم كفاية مستويات الدعم المؤسسي – لاسيما بالنسبة للقروض والإرشاد الزراعي. وتشير التقديرات أنه في عام ١٩٨٨ بلغت الخسائر التي تعزى إلى تدهور الأراضي – بما في ذلك تعرية التربة – وفقدان قوامها – وافتقارها إلى الخصوبة وتدهور الغطاء النباتي من خلال إزالة الغابات والإفراط في استخدام أخشابها، نحو ٤ في المائة من مجموع الناتج المحلى الإجمالي. ومن بين العقبات الأخرى التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي البنية الأساسية الهشة للنقل وارتفاع خسائر المحاصيل عقب الحصاد، بما يقدر بنحو ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الحملة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي قد أعاقتها إصابة البلاد بكوارث طبيعية على نحو متكرر مثل الجفاف في منطقة السافنَّا الريفية، وخاصة في إقليم الهضاب الشرقية، مما ترتب عليه انتشار ظاهرة سنوية لتفشى الجوع في بعض الفترات من العام. أما الأقاليم التي تعانى أشد المعاناة من العجز الغذائي فهي الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، وكذلك منطقتي مامبروزى الشرقية والغربية من الإقليم الشمالي، والمنطقة الساحلية من إقليمي الفولتا والإقليم الغربي.

الأمن الغذائي الأسرى

٦- من المشكلات التي ماتزال تواجه عامة السكان هي قدرتهم الاقتصادية على الحصول على ما يكفيهم من غذاء. إذ يقدر استهلاك السعرات اليومي لعامة السكان بما يتراوح بين ٧٨ و٨٧ في المائة من المتحصل اللازم (والذي يتفاوت ما بين ١٤٠ ٢ و ٩٤٤ ٢ سعراً حراريا للفرد يومياً). ويؤدى انخفاض الدخل والبطالة ونقص العمالة إلى الحدّ من قدرة الأسر على شراء السلع الغذائية الأساسية في المناطق الحضرية، وفى المناطق الريفية فإن انخفاض معدّل إنتاج الكفاف ونقص فرص العمل خارج المزروعة، يؤديان إلى انعدام الأمن الغذائي بصفة مزمنة.

٧- وتتباين الأوضاع التغذوية للسكان في مختلف المناطق الإيكولوجية في البلاد، حيث ينتشر سوء التغذية انتشاراً كثيفاً وشديداً في مناطق السافنَّا الشمالية أكثر من انتشاره في الأحزمة الغابية والساحلية. ويعتبر انتشار القزمية والضمور ونقص التغذية بين الأطفال في سن ما قبل المدرسة أمراً أكثر شيوعاً في الإقليم الشمالي وفى الهضاب الغربية والشرقية كما هو الحال في الأقاليم الأخرى (الملحق الثالث). ويمثل سوء التغذية مشكلة صحية خطيرة بالنسبة للنساء، لاسيما بين الحوامل والمرضعات. وقد تبين أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من النساء الحوامل اللاتي أجريت لهن اختبارات في العيادات الخاصة بالرعاية قبل الولادة في عام ١٩٨٧ أنهن يعانين من الأنيميا وفقاً لمعايير **منظمة الصحة العالمية**. وهناك مشكلات خطيرة أخرى مثل نقص العناصر الدقيقة المغذية بما في ذلك نقص اليود والحديد وفيتامين (أ)، لاسيما في الأنحاء الشمالية من البلاد.

---

(١) البنك الدولي : غانا – الإستراتيجية متوسطة ا جل للتنمية الزراعية: خطة للنمو والتنمية المستمرة (١٩٩١-٢٠٠٠).

مدى انتشار الفقر

٨- وبالإضافة إلى انتشار معدّلات مرتفعة من الفقر، فإن تجذر الفقر يمثل هو الآخر مشكلة أشد خطورة في مناطق السافنّا الريفية. ومن ناحية التقسيم إلى فئات اجتماعية واقتصادية، فإن الفقر يعتبر مشكلة خطيرة بالنسبة لمزارعي المحاصيل الغذائية (ومعظمهم من مزارعي الكفاف الذين يزرعون أقل من ١,٦ هكتار سنوياً) والسكان الذين يشتغلون في غير الزراعة ويعملون لحسابهم الخاص. وفى عام ١٩٩٢، كان مزارعو المحاصيل الغذائية يمثلون ما يتراوح بين ٤٦ و٥٠ في المائة من السكان، في حين كانوا يشكلون نسبة ٥٤,٤ في المائة من الفقراء في البلاد، أما السكان الذين لا يشتغلون بالزراعة ويعملون لحساب أنفسهم فكانوا يمثلون نسبة ٢٢,٧ في المائة (الملحق الرابع). ولا تتوافر لدى الفقراء الفرصة للحصول على القروض المؤسسية أو على التكنولوجيا الحديثة، إذ أنهم لا يستطيعون الوفاء بالشروط التقليدية للرهون، كما تتضاءل فرصهم أو تنعدم تماماً في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والنظافة العامة. وترتفع نسبة انتشار الوفيات بين الفقراء، كما تنخفض بينهم مستويات معرفة القراءة والكتابة انخفاضاً شديداً بالمقارنة مع الأسر الثرية. ولقد كشف استقصاء مستويات المعيشة في غانا، على سبيل المثال، أنه في عام ١٩٩٢ كانت نسبة ١٣ في المائة من الأسر الريفية تعيش في مجتمعات محلية ليست لديها مدرسة ابتدائية، وأن ٣٦ في المائة من هذه الأسر الريفية لم تكن لديها مدرسة ثانوية، و٨٤ في المائة من الأسر الريفية لم تكن لديها الفرصة للحصول على ميله الشرب النظيفة التي تنقلها الأنابيب، في حين أن ٥٢ في المائة من القرى لم تكن بها مراكز لرعاية صحة الأمومة والطفولة أو خدمات لتنظيم الأسرة. وكانت إستراتيجيات البقاء على قيد الحياة والكفاح، تحتم على سكان المناطق الريفية في الشمال، الهجرة إلى خارج البلاد بحثاً عن فرص العمل، كما تجبر سكان المناطق الريفية في الجنوب على الحدّ من إنفاقهم (بطرق مثل إخراج أطفالهم من المدارس) وإجراء تغييرات في أنماط الأسرة، أما بالنسبة لسكان المناطق الحضرية في الجنوب، فقد نصحتهم هذه الإستراتيجيات بخفض الإنفاق، وتنويع مصادر الدخل.

أحوال المرأة

٩- تظهر الخصائص التي تقترن بالفقر على النساء بشكل أوضح إلى حد كبير. ففي حين أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجال الذين تبلغ أعمارهم التاسعة فأكثر كانت ٤٢ في المائة في ١٩٨٩، فإن المعدّلات المقابلة للمرأة كانت تقتصر على نسبة ٢٣ في المائة فقط. وتواجه النساء معوقات اجتماعية وثقافية خطيرة ماتزال تعيق جهودها لتحسين أحوالها. وعلى الرغم من أن النساء يمثلن ما يربو على ٥٠ في المائة من جميع العمال المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوان، فلا تتوافر لهن سوى فرصة محدودة لامتلاك الأراضي بسبب التقاليد القانونية والاجتماعية، وبالتالي لا يمكنهن الحصول على القروض من المصارف بلا ضمان، ولا تستطيع النساء أن تستفيد استفادة كاملة من خدمات الإرشاد. كما يؤثر نقص التسهيلات الصحية الملائمة في المناطق الريفية بالإضافة إلى تحميل المرأة بأعباء ضخمة، على صحة المرأة الريفية، لاسيما أثناء الحمل والرضاعة.

١٠- وفى المناطق الحضرية، لا توجد أمام النساء سوى فرص محدودة للحصول على عمل في سوق العمل النظامية، لأن المرأة لا تمتلك متطلبات الدخول إليها، مثل المؤهلات التعليمية الجيدة والمهارات الأخرى. ووفقاً لتعداد السكان الذي أجرى عام ١٩٨٤، فلا يمكن تصنيف سوى ٨,٣ في المائة من النساء النشطات اقتصادياً كموظفات مهنيات أو فنيات أو يشغلن الوظائف التنفيذية أو الإدارية. ومن ناحية أخرى، فمايزال القطاع غير النظامي هو أهم مصدر للعمالة بالنسبة للغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الحضرية، في مجالات مثل التجارة والصناعات الصغيرة أو الحرفية.

١١- واعترافاً بالمساهمة الحقيقية المرتقبة للمرأة في التنمية القطرية، بذلت بعض المحاولات لتحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدى فيها المرأة مختلف أنشطتها الإنتاجية والإنجابية. ويقدم المجلس الوطني للمرأة والتنمية، الذي أنشئ في عام ١٩٧٥ لتقديم المشورة للحكومة بشأن جميع القضايا التي تؤثر في المرأة، مساعداته لبعض مجموعات النساء بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المتبرعة. كما تعمل حركة "الحادي والثلاثين من ديسمبر/كانون الأول النسائية"، على السعى بنشاط إلى ترسيخ ومساعدة مجموعات النساء لاسيما على مستوى القاعدة من حيث تنظيم أنشطتها المنتجة وكذلك من حيث إثارة وعى المرأة بأوضاعها ومكانتها في المجتمع.

الأولويات والسياسات الحكومية التي تناهض الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

١٢- بعد انقضاء عقد كامل على الانكماش الاقتصادي الذي شهد انخفاض مجموع الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لغانا بنسبة ١٠ في المائة وانخفاض نصيب الفرد منه بنسبة ٢٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٣، أدى تنفيذ برنامج للإنعاش الاقتصادي في عام ١٩٨٣، وأعقبه تنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي، إلى استئناف النمو في الاقتصاد. وكان من بين السمات الرئيسية لتدابير الإصلاح الاقتصادي تحرير أسعار الصرف، وإدخال إصلاحات في السياسات النقدية والدخلية وسياسات التسعير والسياسات الضريبية، وإعادة توزيع فائض العمالة على الخدمات المدنية والحكومية، وخصخصة بعض المؤسسات العامة التي تفتقر إلى الكفاءة، وانتهاج سياسة للأمن الغذائي تؤكد على إدخال تحسينات في التكنولوجيا الزراعية. ومنذ ذلك الحين، بدأ مجموع الناتج المحلى الإجمالي ينمو بمعدّل يبلغ في المتوسط نحو ٥ في المائة سنوياً، في حين ارتفع نصيب الفرد من مجموع الناتج المحلى الإجمالي من ٣١٠ دولارات في عام ١٩٨٣ إلى ٤٥٠ دولاراً في عام ١٩٩٤. وكجزء من جهود الحكومة لتخفيف مصاعب السكان الهامشيين والفقراء والمجموعات الضعيفة الأخرى الذين أضيروا من عملية الإصلاح الاقتصادي، بدأت الحكومة في عام ١٩٨٨ تنفذ برنامجاً للإجراءات التي تهدف إلى تخفيف وطأة التكاليف الاجتماعية للإصلاح، وذلك بدعم من الجهات المتبرعة يبلغ نحو ٨٤ مليون دولار. وقد نفذت الحكومة في إطار هذا البرنامج نحو ٢٤ مشروعاً، تركز تركيزاً شديداً على الفقر، كان من بينها أربعة عناصر برامجية يعينها **برنامج الأغذية العالمي** وتتعلق بالتغذية المدرسية، وخطط لتنفيذ الأعمال ذات الأولوية، والتغذية التكميلية، وتقديم المساعدة للسكان الذين أعيد توطينهم.

١٣- والى جانب برنامج الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف وطأة التكاليف الاجتماعية للإصلاح، كانت هناك تدابير نفذتها القطاعات العامة وغير العامة لمعالجة مشكلة تخفيف وطأة الفقر. وكان من بين هذه الإجراءات قيام الحكومة بتنفيذ سياسة تطبيق اللامركزية، التي تحاول تفويض المجالس المحلية للاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات، خصوصا فيما يتعلق بالتنمية، وإنشاء اللجنة القومية للتخطيط الإنمائي في عام ١٩٩٠ لتنسيق أنشطة التخطيط على المستويات الإقليمية والمحلية المركزية، والبدء في توفير تدابير قطاعية خاصة مثل برنامج كهربة الريف، وتنفيذ خطط لإدخال مياه الشرب في المجتمعات المحلية والمحافظة على النظافة العامة، وبرنامج للتعليم غير النظامي لرفع مستوى محو الأمية الوظيفي بين السكان. وبالإضافة إلى لذلك، وضعت الحكومة إطاراً[١] للأعمال التي تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر في البلاد في المستقبل. ومن بين الأهداف الرئيسية التي يتضمنها هذا الإطار النهوض بالنمو السريع للإنتاجية بالتركيز على الزراعة

(١) البرنامج الوطني لاستئصال الفقر- حكومة غانا: فبراير/ شباط ١٩٩٥

التي يمارسها صغار الحائزين، وزيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية، وإزالة المعوقات التي تؤثر في مستويات معيشة النساء الفقيرات والمجموعات الضعيفة، والحدّ من تأثيرات التدهور البيئي.

١٤- أما الهدف متوسط الأجل للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، والمبين في السياسات المنسقة لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١]، وكما اشتملت عليه مذكرة الاستراتيجية القطرية[٢]، فهو العمل على تنسيق المكاسب التي تحققت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة الإصلاح الهيكلي بهدف وضع الأسس لنمو معجل وتنمية سريعة في العقدين التاليين. كما أن أهداف البرنامج متوسط الأجل ترمى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان والقضاء على تأثيرات الحرمان بتشجيع العمل الخلاق وبذل الجهود العملية لرفع إنتاجية جميع المواطنين. ومن بين مجالات الأولويات المحددة التنمية البشرية المستمرة، والتنمية الاقتصادية الموجهة، وتحسين الإدارة.

سياسات الأمن الغذائي

١٥- الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية القطرية هو إنشاء قطاع زراعي يتسم بالقوة والتنوع ويضمن تحقيق الأمن الغذائي القطري، مع توفير إمدادات كافية من المواد الخام بأسعار تنافسية للإنتاج الصناعي. وعلى الرغم من أن غانا بدأت تخرج من الفترة العصيبة للأزمة الغذائية التي شهدتها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، فإن البلاد ماتزال تواجه مهمة شاقة تتمثل في ضرورة الاستغلال الكامل لإمكاناتها المتاحة للإنتاج المحلى حتى تفي باحتياجاتها الغذائية. وفى حين حققت البلاد الاكتفاء الذاتي في إنتاج الجذور والدرنات، فإنها نادراً ما تستطيع الوفاء باحتياجات الطلب على الحبوب. ويقارب مجموع الطلب السنوي من الحبوب المليونين من الأطنان، في حين أن مجموع الإنتاج يبلغ في المتوسط نحو ٨٠ في المائة. ولمعالجة بعض المشكلات التي تعوق زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في البلاد، أعدت الحكومة، بالتعاون مع **البنك الدولي**، استراتيجية متوسطة الأجل للتنمية الزراعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، تدعو إلى شن حملة لزيادة إنتاج الأغذية وزيادة الاستثمارات في عمليات التخزين والتوزيع والتصنيع وتنمية السوق الداخلي. وفى عام ١٩٩٣، بدأت الحكومة تنفذ كذلك مشروعاً للاستثمار في القطاع الزراعي، بتمويل من **البنك الدولي**. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية وتحسين الدخول الريفية.

١٦- وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات المحددة لمتابعة الاستراتيجية متوسطة الأجل للتنمية الزراعية، فتخلّت عن تحديد سعر أدنى مضمون للمنتجات الزراعية وتركت مهمة التسويق لتكون أساساً في أيدي القطاع الخاص، الذي يسيطر عليه عدد كبير من صغار التجار. وأصبحت مؤسسة توزيع الأغذية في غانا، والتي اعتادت أن تسيطر على التجارة في المنتجات المحلية، تمتلك الآن ما يقل عن نسبة ١٠ في المائة من حجم السوق. وقد سعت الحكومة - بالتعاون مع منظمة ساساكاوا جلوبال ٢٠٠٠، وهى منظمة غير حكومية - لا تعمل من أجل الربح، إلى حمل المزارعين على استخدام التحسينات التكنولوجية البسيطة، ودعمها بتوفير خدمات فعالة مثل المستلزمات والقروض وضمان أسعار مجزية للمنتجين، مما قد يؤدى إلى زيادة كبيرة في غلات المحاصيل. وبعد أن كان هذا البرنامج يضم ٤٠ مزارعاً في عام ١٩٨٦، أصبح يجتذب الآن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ مزارع، زاد إنتاجهم من المحاصيل ولاسيما الذرة إلى ما يتجاوز الضعفين.

---

(١) الرؤية المستقبلية لغانا في ٢٠٢٠ (الخطوة ١ ولى: ١٩٩٦-٢٠٠٠): تقرير رئيس الجمهورية إلى البرلمان عن البرنامج المنسق لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية - يناير/كانون الثاني ١٩٩٥.

(٢) غانا : مذكرات الاستراتيجية القطرية - أبريل/نيسان ١٩٩٥ . ولا تشير هذه الوثيقة، في حدّ ذاتها، إلى استخدام المعونة الغذائية في أغراض التنمية.

سياسات المعونة الغذائية

١٧- كانت غانا تتلقى ما متوسطه نحو ١٠٠ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية سنوياً بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤، وكان على رأس الجهات الرئيسية المتبرعة: الولايات المتحدة وكندا بالنسبة للمعونة الغذائية المقدمة في صورة برامج، و**برنامج الأغذية العالمي** بالنسبة للمعونة الغذائية المقدمة على شكل مشروعات. ومايزال **برنامج الأغذية العالمي** هو أكبر متبرع بالمعونة الغذائية في أحوال الطوارئ. وتمثل المعونة الغذائية الموجهة للمشروعات ما يصل إلى ٢٠ في المائة من المساعدات الغذائية السنوية للبلاد.

١٨- وعلى الرغم من أنه لا توجد سياسات حكومية واضحة بشأن المعونة الغذائية، فإن المعونة الغذائية وخاصة من الحبوب، في صورة قمح وأرز في بعض الأحيان، ماتزال تلعب دوراً مهماً في ضمان الأمن الغذائي، وتعتبر مصدراً رئيسياً لدعم ميزانية الحكومة، إذ أن جميع المعونات الغذائية الموجهة في صورة برامج تحول إلى نقود. ولما كانت الاحتياجات السنوية من واردات الحبوب تبلغ نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طن سنوياً (معظمها من القمح والأرز)، ولا يمكن الوفاء بها جميعاً من خلال الواردات التجارية، فإن الحكومة سوف تستمر تعتمد على المعونة الغذائية لسدّ الفجوة الغذائية.

١٩- ومع زيادة اعتراف الحكومة بطابع المنح والمعونات الذي تتخذه المعونة الغذائية ل**برنامج الأغذية العالمي**، وباستخداماتها المحتملة في برامج "الغذاء مقابل العمل" لخلق فرص العمالة، والعمل على تخفيف حدّة الفقر في مناطق العجز الغذائي بالبلاد، فمن المنتظر أن يزداد الدور المستقبلي للمعونة الغذائية وتزداد أهمية مشروعاتها في البلاد. وحتى قبل أن تعقد ندوة مخطط الاستراتيجية القطرية مع الحكومة في يونيو/حزيران ١٩٩٦، فقد تلقى **البرنامج** وغانا اقتراحاً واحداً بمشروع بشأن التشجير. ومن المنتظر أن تقدم الحكومة في المستقبل القريب اقتراحاً ثانياً بتنفيذ مشروع للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة السافنَّا الشمالية.

تقييم أداء برنامج الأغذية العالمي حتى الآن

٢٠- ظل **برنامج الأغذية العالمي** يقدم مساعداته لغانا منذ إنشائه في عام ١٩٦٣. ومنذ أول مشروع قام **البرنامج** بتنفيذه، وكان يهدف إلى إعادة توطين الأسر النازحة من جراء تكوين بحيرة فولتا، اشتملت معونة **البرنامج** على تغطية قطاعات رئيسية مختلفة من الاقتصاد في غانا، من بينها النقل والغابات والصادرات والزراعة والصحة والتعليم. وفى عام ١٩٨٣، شارك **البرنامج** في اجتماع لمجموعة استشارية بشأن غانا، وضعت إستراتيجية التنمية الأساسية للبلاد ووافقت على مقترحات بتنفيذ مشروع لدعم برنامج الإصلاح الهيكلي في البلاد. وقد بلغت قيمة مشروعات **البرنامج** المجازة في الأعوام ١٩٨١-١٩٨٩، نحو ٩٠ مليون دولار، في حين أن المعونات متعددة الأطراف التي قدمها **البرنامج** للبلاد منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، لم تتجاوزها سوى المساعدات التي تلقتها البلاد من **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي**.

٢١- وفى حين تركزت معونات **البرنامج** في الماضي على المشروعات الإنمائية أساساً، وذلك طوال السنوات الخمس الماضية، فإن **البرنامج** قد التزم، منذ عام ١٩٩٣، وعلى وجه أخص، بتقديم جزء متزايد من موارده في حالات الطوارئ.

قيمة شحنات البرنامج إلى غانا في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤

(بآلاف الدولارات)

النوع/السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
للتنمية	١٠ ٣٦٦	١٣ ٧٤٩	٦ ١٦٦	٨ ٣٤٨	٣ ٤٨٣
للإغاثة	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٣٧	٤ ٩٤٠
المجموع	١٠ ٣٦٦	١٣ ٧٤٩	٦ ١٦٦	١٣ ٣٨٥	٨ ٤٢٣

المعونات الإنمائية

⇦ *المشروع غانا ٣٢٧٣ - "تقديم المعونة لتخفيف تأثيرات الإصلاح الهيكلي على القطاع الاجتماعي"*

٢٢- انتهي هذا المشروع في مارس/آذار ١٩٩٥، وكان يتألف من ثلاثة عناصر هي: عنصر التغذية المدرسية الذي قدم المعونة الغذائية إلى ١٠٠ ٦٣٥ تلميذا من تلاميذ المدارس الداخلية في ١٩٠ مدرسة ثانوية في جميع أنحاء البلاد، وعنصر لتنفيذ الأشغال ذات الأولوية قدم معونات غذائية لنحو ٧٠٠ ١ عامل، وعنصر للتغذية التكميلية قدم المعونة الغذائية لنحو ٥٠٠ ١٣ طفل.

٢٣- وبصفة عامة، فإن معونة **البرنامج** التي قدمت بموجب هذا المشروع كانت أداة مفيدة لدعم ميزانية الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي. ومن المعترف به عامة أن الأموال التي تحققت من مساهمات الآباء بموجب عنصر التغذية المدرسية (وهو أكبر العناصر الثلاثة، واستخدم ٨٥ في المائة من الموارد الغذائية للمشروع) قد ساعدت على إصلاح كثير من المدارس، وبالتالي ساهمت في قبول برنامج الحكومة لإصلاح التعليم، وتحقيق أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي.

⇦ *المشروع غانا ٤٩٣٢ - "التغذية التكميلية، والتوعية الغذائية والصحية"*

٢٤- يعتبر هذا المشروع الذي استغرق أربع سنوات وتكلف ٥,٥ مليون دولار وبدأ تنفيذه في أبريل/نيسان ١٩٩٥، خلفا لعنصر التغذية التكميلية للمشروع غانا ٣٢٧٣، وهو يقدم المعونة الغذائية لنحو ٠٠٠ ٢٤ طفل من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين يوجدون في بعض مناطق البلاد التي تعانى معاناة شديدة من العجز الغذائي. كما يقدم هذا المشروع المعونة الغذائية للأمهات ويتيح لهن الفرصة لتلقى التدريب في مجالات الصحة الأساسية والتغذية والتوعية بتخطيط الأسرة.

٢٥- ومن السمات المهمة لهذا المشروع هو أن الأطفال يتخرجون من هذا البرنامج إذا ما تحسنت أوضاعهم التغذوية أو بمجرد وصولهم إلى سن الخامسة (إذ أن معونته تخصص للأطفال دون سن الخامسة). ويتيح هذا مجالا للأطفال الآخرين الذين يعانون من سوء التغذية الانضمام إلى البرنامج، مع تلافى خلق حالة من الاعتماد والتبعية.

⇦ *المشروع غانا ٢٧١٤ - "مشروع لإصلاح قطاع النقل"*

٢٦- قدمت المعونات الغذائية من **البرنامج** بموجب هذا المشروع، الذي انتهى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، واشتمل على مساعدات مالية وفنية من جهات متبرعة ثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذ أشغال كبرى رئيسية في قطاع النقل، من بينها إصلاح الموانئ والطرق والسكك الحديدية.

٢٧- ولقد ساهمت الحصص الغذائية التي قدمها **البرنامج** في المحافظة على السلم الصناعي ورفع معنويات العمال، حيث أدى ذلك في القطاع الفرعي للموانئ إلى زيادة في إنتاجية العمال وفى حركة السفن، مما انعكس في ارتفاع حجم الشحنات في

الميناءين العاملين بالبلاد من ٢,٥ مليون طن في ١٩٨٤ إلى ٥,٧ مليون طن في ١٩٩٢. والواقع، أن هذه الإنجازات قد لوحظت في تقرير بعثة الإدارة والتقييم التي أوفدها **البرنامج** لهذا المشروع في عام ١٩٩٠. كما أن عنصر بناء الطرق الفرعية في المشروع – والذي من خلاله تستخدم المعونة الغذائية في دفع أجور العاملين المحليين – الذين يتألف معظمهم من النساء – قد نجح في توفير فرص العمل في هذه الظروف الصعبة. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد هذا العنصر على نقل التكنولوجيا البسيطة لبناء الطرق الفرعية – وهى تكنولوجيا كثيفة العمالة.

⇦ *المشروع غانا ٣٩١٩ – "تنمية موارد الغابات"*

٢٨- قدم هذا المشروع – الذي يهدف إلى تحسين إدارة موارد الغابات وحيوانات الصيد واحتياطيات الحياة البرية، والى دعم غابات المجتمع المحلى وخطط الزراعة المختلطة بالغابات – معوناته الغذائية إلى نحو ٠٠٠ ٩ عامل وقروي. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، تضمن هذا المشروع عنصراً "للغذاء مقابل العمل"، بالتعاون مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** لإصلاح السدود في إقليم الهضاب الشرقية. بيد أن المعونة الغذائية التي كانت تقدم للمستفيدين الرئيسيين قد انتهى العمل بها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، في حين أن المعونات التي تقدم لعنصر **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** سوف تنتهي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦.

٢٩- وقد أدى تنفيذ المشروع رقم ٣٩١٩، الذي انبثق عن فترة الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي في البلاد (شأنه في ذلك شأن المشروعين رقمي ٣٢٧٣ و ٢٧١٤)، إلى زيادة دخول العمال الذين يعملون بأجور زهيدة، وساهم مساهمة كبيرة في الوفاء باحتياجات العمال من الغذاء. ويعتبر هذا المشروع مسؤولاً عن زراعة ٠٠٠ ٧٦ هكتار من المزارع الحرجية، كما أدى إلى تجديد الغطاء الشجرى في بعض المناطق الهشة من الناحية البيئية، ووفر العمل أيضاً لما يزيد على ٠٠٠ ٣ قروي، من بينهم أغلبية من النساء يشتغلن في عنصري المشروع الخاصين بإنشاء المشاتل وإصلاح السدود.

عمليات الطوارئ

⇦ *العملية غانا ٥٢٤٥ – "تقديم المعونة إلى اللاجئين من توغو"*

٣٠- قدم **البرنامج** – بموجب عملية الطوارئ هذه التي بدأت في فبراير/شباط ١٩٩٣ – معونات غذائية تبلغ قيمتها تسعة ملايين دولار لنحو ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين من توغو الذين عبروا الحدود إلى غانا واستقروا في إقليم الفولتا. وعلى إثر النتائج التي توصلت إليها بعثة ثانية لتقييم الاحتياجات الغذائية مشتركة بين **البرنامج / ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** أوفدت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، أوقفت المعونات الغذائية التي تقدم إلى المناطق الواقعة خارج مخيم اللاجئين في كيلكور من يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، وقدمت استثناءً للاجئين الراغبين في العودة إلى وطنهم. بيد أنه أوقف صرف المعونات الغذائية للاجئين في مخيم كيلكور اعتباراً من نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٦.

⇦ *العملية غانا ٥٤٥٢ – "تقديم المعونة إلى النازحين في شمال غانا"*

٣١- على إثر الصراع العرقي الذي وقع في بعض أنحاء الإقليم الشمالي في يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط ١٩٩٤ مما أدى إلى تدمير نحو ٣٥٠ قرية، قدم **برنامج الأغذية العالمي**، بناء على طلب حكومة غانا، معونات غذائية يبلغ مجموع

تكاليفها سبعة ملايين دولار لنحو ١٨٠ ٠٠٠ من النازحين من ضحايا الصراع، وقد انتهت عملية الطوارئ وتوقفت المعونات إليها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، على إثر عودة الأمور إلى طبيعتها في المناطق المتضررة.

⇦ *العملية ليبيريا ٤٦٠٤ – "تقديم المعونة إلى اللاجئين من ليبيريا في غانا"*

٣٢- ظل **البرنامج** يقدم معوناته الغذائية للاجئين من ليبيريا الذين يعيشون في مخيم بودوبورام في غانا منذ عام ١٩٩٠، كجزء من عملية إقليمية تغطى اللاجئين الليبيريين الذين يعيشون أيضاً في كوت ديفوار وسيراليون وغينيا. وكانت المساعدات تقدم في بادئ الأمر لنحو ٦ ٠٠٠ لاجئ. بيد أنه مع تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية في ليبيريا، زاد هذا العدد تدريجياً إلى أن وصل إلى ١٤ ٠٠٠ لاجئ، وبلغ مجموع قيمة المعونات التي قدمت إليهم حتى اليوم نحو مليوني دولار. ومنذ مايو/أيار ١٩٩٦، قدم **البرنامج** معونته الغذائية أيضاً لعدد إضافي من اللاجئين يبلغ ٢ ٠٠٠ لاجئ وهؤلاء وصلوا من خلال ميناء تاكورادى.

مواطن القوة والضعف في التنفيذ

٣٣- من السمات الرئيسية للمشروعات الإنمائية التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي** في فترة ما بعد عام ١٩٨٣، أن هذه المشروعات كانت تختار من قائمة من مقترحات برنامج الإصلاح الهيكلي، وبالتالي أدى التزام **برنامج الأغذية العالمي** بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي إلى الحدّ من الحاجة إلى إعطاء مبررات خاصة لكل مشروع. ففي ظل الظروف التي كانت تسود كل بلد تنفذ فيه هذه المشروعات، كانت المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** ذات أهمية حيوية لنجاح المشروعات الكبرى التي تشكل معونة **البرنامج** جزءاً منها. فالمشروعان الخاصان "بالغذاء مقابل العمل" (غانا ٢٧١٤ و٣٩١٩) أسهما في تلبية الاحتياجات الغذائية للموظفين في القطاع العام من ذوى المرتبات الزهيدة وغيرهم من الفئات الأخرى من المستفيدين، من بينهم أسر فقيرة ونساء فقيرات بوجه خاص. وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتي من أجلها نفذ هذان المشروعان "للغذاء مقابل العمل"، كان الدور المحدد للمعونة الغذائية هو العمل على تحسين إنتاجية العمال والحدّ من انتشار ظاهرة الغياب المتفشية بين العمال. بيد أن هذين المشروعين لم تحدد أهدافهما تحديداً جيداً، إذ أن السواد الأعظم من المستفيدين كانوا من بين موظفي القطاع العام.

٣٤- وثمة ضعف آخر في مشروعي "الغذاء مقابل العمل" هو أن هذين المشروعين بوصفهما من مشروعات القطاع العام – فإنهما كانا بحاجة إلى تمويل كبير من مصادر الميزانية الحكومية. وفى حين كان **البرنامج** يقدم معونته الغذائية بصفة منتظمة لتوزيعها على العمال في هذين المشروعين، فإن ذلك لم يواكبه زيادة مناسبة في الإنتاج، ويعزى ذلك في أغلب الأحيان إلى عدم توافر التمويل النظير من الحكومة لتنفيذ بعض الأعمال المقررة. وبالتالي، تخلف الإنتاج في كلا المشروعين عن توزيع الأغذية. وهكذا، فإن الإمكانات الكاملة للمعونة الغذائية لم تتحقق، واستنفدت معونة **البرنامج** في البرامج الخاصة لبرنامج الإصلاح الهيكلي.

٣٥- وأدى الالتجاء إلى استخدام الأموال المتحققة (من خلال استقطاعات صغيرة من الأجور النقدية للعاملين)، لتمويل العمليات اللوجستية للمشروعات، إلى وضع لم تستطع الحكومة معه سوى تقديم مساهمات منتظمة ضئيلة في تكاليف المشروعات، وفى بعض الأحيان أدى ذلك إلى تخفيض مخصصاتها من الميزانية. كذلك أدى ضعف الإشراف الفني على مشروعي "الغذاء مقابل العمل" إلى الحدّ من فعاليتهما ومعدّل تنفيذهما، في حين أدى نقص الأموال الحكومية المخصصة للنقل والاتصالات المتعلقة بالرصد ورفع التقارير إلى نقص المعلومات التي يمكن الوثوق بها عن سير العمل في هذين المشروعين أو فعاليتهما.

٣٦- وفيما يتعلق بعمليات الطوارئ، التي من خلالها استطاع **البرنامج** أن يطور بعض علاقات العمل الوثيقة مع عدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الصليب الأحمر الغاني، ومجالس خدمات الإغاثة والتنمية الدينية والأمانة الكاثوليكية القطرية وخدمات الإغاثة والتنمية الكنسية. وقد ساعد ارتباط **البرنامج** بهذه المنظمات غير الحكومية في توزيع الأغذية على اللاجئين والنازحين في عمليتي التوجيه والمساءلة.

تأثير المعونة الغذائية على الأسواق و الإنتاج المحلى

٣٧- لم يكن مجموع الإمدادات السنوية **للبرنامج** لأغراض التنمية وعمليات الإغاثة ضخماً بالمقارنة مع حجم الإنتاج المحلى والواردات طوال السنوات الخمس الماضية. فالإمدادات السنوية **للبرنامج** من السلع كالأرز والذرة واللوبيا والسكر والزيوت النباتية كانت تمثل في كل حالة ما لا يقل عن واحد في المائة من الإنتاج والواردات، وبالتالي فإنها لم تكن تحمل أية مخاطر لأن تصبح مثبطة للإنتاج المحلى أو بديلاً عن الواردات التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن المشتريات المحلية من السلع كالذرة واللوبيا، والتي كانت تبلغ ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ طن عبر السنوات الخمس الماضية، وبدرجة أقل المشتريات المحلية للزيوت النباتية، قد أفادت في خلق سوق حقيقي للمنتجات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على العمليات التنافسية من خلال عقد مناقصات لتوريد هذه المشتريات قد بدأ يمثل نوعاً من المهارات التجارية الأساسية التي تنتقل إلى العاملين في الأسواق، ومعظمهم لم يكونوا على دراية بترتيبات التجارة النظامية. كذلك فإن مبادلات السلع، لاسيما تبادل الأرز مع الذرة، قد ساعدت هي الأخرى على الاحتفاظ بموارد العملات الأجنبية النادرة للشركات التجارية، التي ما كان لها إلا أن تعتمد على مواردها الخاصة من العملات الأجنبية لاستيراد الأرز لبيعه في السوق المحلى.

التوجهات المستقبلية لمعونة البرنامج

تحديد المجالات الرئيسية للمعونة

٣٨- واتفاقاً مع رغبةالدولة، جرى تحديد ثلاثة مجالات رئيسية لمعونة **البرنامج**. وقد اختيرت هذه المجالات الرئيسية، مع التركيز على البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر، بالاتفاق مع الحكومة، وتشمل نشاطات التنمية الريفية، مثل إنشاء الطرق الفرعية، وتحسين شبكات الري والأراضي (بتكاليف يبلغ تقديرها ١٣ مليون دولار)، وتنفيذ أعمال التشجير(بتكاليف يبلغ تقديرها ١٠ ملايين دولار). وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم المعونة الغذائية من **البرنامج** للوفاء بالاحتياجات الغذائية لمعظم فئات المجتمع الضعيفة ولنشاطات بناء القدرات، مثل التدريب على المهارات المختلفة بالنسبة للشبان العاطلين عن العمل في الريف والحضر، وذلك بتكاليف تبلغ تقديراتها ٥ ملايين دولار.

التنمية الريفية

⇦ *برنامج إنشاء الطرق الفرعية*

٣٩- تقّدر الخسائر عقب الحصاد في غانا بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج، وتحدد السبب الرئيسي لهذه الخسائر في سوء حالة الطرق الريفية. وسوف يتركز اهتمام **البرنامج** أساساً على تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية الريفية في زيادة إنتاجها وإنتاجيتها من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق. وسوف تستخدم المعونة الغذائية **للبرنامج** في دعم

إصلاح الطرق الفرعية وإنشائها. كما سيعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع مصلحة الطرق الفرعية، التي استخدمت بنجاح، في مرحلة تجريبية في إطار المشروع غانا ٢٧١٤، المعونة الغذائية في تنفيذ برنامجها المباشر لتشجيع العمال على تنفيذ الأعمال. وقد قدمت مصلحة الطرق الفرعية بالفعل طلباً جديداً بمشروع إلى **البرنامج**.

⇦ *إنشاء الغابات الريفية وتعميم الزراعة المختلطة بالغابات*

٤٠- يستمرالتأثير السلبي على الزراعة في البلاد بسبب إهلاك الغطاء الشجرى في غانا، لاسيما في مناطق السافنَّا الشمالية، حيث يبلغ معدل هذا الإهلاك حده الأقصى. ولقد قامت الحكومة، من خلال تعديل سياستها الوطنية للغابات في يونيو/حزيران ١٩٩٤، بتحديد مشاركة السكان الريفيين في تنمية موارد الغابات وصيانتها كحل عملي وحاسم لمعالجة هذه المشكلة. ووفقا لهذه السياسة الجديدة، وضعت الحكومة اقتراحاً بالتوسع في المساحة المزروعة بالغابات ولاستقرار التدهور البيئي في أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان والمناطق المعراة من الغطاء الشجرى في أراضى السافنَّا بالبلاد، وفى الوقت ذاته تعمل الحكومة على تعزيز قدرة المزارعين الريفيين على تحسين دخلهم ودخل أسرهم وزيادة الوعي البيئي لدى السكان. وسوف تفيد المعونة الغذائية **للبرنامج** كحافز وكمصدر لزيادة الدخول للسكان الريفيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ولقد ظلت السمات الرائدة للمشروع ٣٩١٩ إنشاء غابات المجتمع المحلى والزراعة المختلطة بالغابات، كما يتضح في تقرير التقييم المرحلي **للبرنامج** الذي أعد في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، وأوضح الأداء الطيب لهذين العنصرين بموجب المشروع الرئيسي. أما سياسة الغابات الوطنية التي عدلتها الحكومة (في يونيو/حزيران ١٩٩٤)، ستدعو إلى تشجير نحو ١٠ آلاف هكتار سنويا طوال فترة العشرين سنة المقبلة. وقدمت الحكومة اقتراحاً بمشروع إلى **البرنامج** يدعو إلى تشجير ما يعادل ٥ آلاف هكتار سنوياً في السنوات الخمس المقبلة. ومع تجدد اهتمام الحكومة بالغابات الريفية وأساليب الزراعة المختلطة بالغابات للحيلولة دون تدهور البيئة ولحماية الأراضي في إطار المناطق الإيكولوجية الهشة، يجرى إعداد خطة جيدة التصميم لتدخلات **البرنامج** من خلال مصلحة الغابات في وزارة الزراعة لإحداث تأثير كبير الأهمية في هذا المجال.

⇦ *أنشطة الري في المناطق الريفية*

٤١- يهدف البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر إلى رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة قيمة المحاصيل من خلال تنمية الموارد المائية أو تدعيم الموارد الحالية، وتنفيذ مشروعات الري الصغيرة وإنشاء السدود الصغيرة وتشجيع استخدام المضخات اليدوية والآبار. وسوف يستخدم **برنامج الأغذية العالمي** المعونة الغذائية في دعم هذه الأنشطة. كما سيستمر **البرنامج** في دعم مشروع إصلاح السدود الذي يعينه **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في إقليم الهضاب الشرقية، كما سيكون **البرنامج** مهتماً بتقديم معونته نحو تكرار هذه الأنشطة في مناطق أخرى من مناطق السافنَّا الريفية. وسوف تكون سلطة تنمية الري، وهى أحد مصالح وزارة الزراعة، مسؤولة عن تنفيذ هذه المهمة.

أنشطة التنمية البشرية

⇦ *التغذية التكميلية*

٤٢- من المقرر أن تقدم معونة **البرنامج** من خلال وزارة الصحة إلى البرامج التي تهدف إلى تحسين الموارد البشرية ونوعية الحياة لاسيما من خلال إعطاء أولوية متقدمة للنساء والأطفال. وسوف تشمل التدخلات الخاصة تقديم المعونة إلى البرامج التي تهدف إلى تنفيذ برامج فعالة لتحسين الصحة الأساسية والتغذية والتعليم، لاسيما في المناطق الريفية. وفى هذا الشأن

من المنتظر أن يشمل المشروع رقم ٤٩٣٢، الذي بدأ في أبريل/ نيسان ١٩٩٥ وسيستمر لمدة ٤ سنوات أخرى، مساهمة كبيرة من **البرنامج** نحو تحقيق أهداف تحسين الأوضاع التغذوية بين الأطفال دون الخامسة في الأسر الفقيرة، وتوفير التوعية للأمهات في مجالي الصحة والتغذية.

⇦ ***دعم التدريب على المهارات***

٤٣- سيقدم **البرنامج** معونته الغذائية من خلال برنامج للتدريب على المهارات للعاطلين من شباب الريف، وتضطلع بتنفيذ هذا البرنامج مصلحة الإسكان الريفي وتنمية المجتمع المحلى. ويجرى تدريب هؤلاء الشبان على مهارات مثل أعمال البناء والنجارة والزخرفة، وما إليها، حتى يمكنهم تحسين فرص الحصول على أعمال حرفية. وفى حين يقدم التعليم بالمجان، فإنه ينتظر من المتدربين أن يوفروا الطعام لأنفسهم أثناء التدريب. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى منهم لا تستطيع البقاء في دورات التدريب لعجزهم عن توفير الطعام لأنفسهم. أما معونات **البرنامج** الغذائية فسوف تساعد المتدربين على البقاء طوال فترات التدريب. كما سيبحث **البرنامج** كذلك إمكانية تقديم المعونة لبرامج التدريب على المهارات إلى أطفال الشوارع والعمال من الأطفال في المناطق الحضرية.

دور المجتمع المدني

٤٤- يتوقع **البرنامج** أن يلعب المجتمع المدني دوراً متزايد الأهمية من خلال اشتراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامجه. وبالإضافة إلى ذلك، فان سياسة الحكومة بشأن تطبيق اللامركزية، قد أتاحت سلطات متزايدة لمديري الأقاليم ومجالس المحليات، مما يتيح للمجتمعات المحلية دوراً أكبر في تنفيذ البرامج التي يعدها **برنامج الأغذية العالمي**.

المجموعات المعنية والتوجيه الجغرافي

٤٥- تشير التقديرات إلى أن نحو ٤,٧ مليون نسمة يعانون من الفقر، وأن ٢,٣ مليون نسمة يعانون من الفقر المدقع في غانا (تقديرات عام ١٩٩٢). وسوف تكون المجموعة الرئيسية المعنية بالمعونات الغذائية هي أشد الأسر فقراً، بما في ذلك النساء والأطفال في المناطق المعرضة بشدة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي. ومن بين هؤلاء السكان، الذين يشكلون أشد فئات السكان فقراً وأكثرهم عرضة لانعدام الأمن الغذائي، يستطيع **البرنامج** من الناحية الواقعية تقديم خدماته إلى:

(أ) الأسر الزراعية الصغيرة والهامشية،

(ب) العمال الزراعيين والعمال غير الزراعيين الذين لا يعملون لدى الغير،

(ج) الموظفين غير النظاميين في القطاع الخاص.

٤٦- وسوف يركز **البرنامج** اهتمامه على المناطق التي حددتها استقصاءات مستويات المعيشة في غانا والتي اعترفت بها الحكومة كذلك على أنها المناطق التي تعانى من شدة انتشار الفقر فيها. وعلى أساس مدى انتشار الفقر، فان المناطق التي هي في أمس الحاجة، هي:

(أ) منطقة السافنَّا الريفية وتشمل الأقاليم الإدارية من الهضاب الشرقية، والهضاب الغربية، والأقاليم الشمالية (لاسيما المحليات المتاخمة لإقليم الهضاب الشرقية)،

(ب) منطقة الغابات الريفية، ولاسيما الجيوب الموجودة في إقليم الفولتا والإقليم الأوسط والإقليم الغربي، حيث تصل الظروف المعيشية فيها إلى أدنى المستويات.

الوقاية من الكوارث، والربط بين عمليات الطوارئ والتنمية

٤٧- تهدف المعونة الغذائية الموجهة إلى منطقة السافنا الريفية، وبخاصة إقليم الهضاب الشرقية، إلى القضاء على فشل محاصيل الإقليم سنويا نتيجة لأحوال الجفاف، وهى التي تتسبب حتى في السنوات العادية إلى خلق "موسم للجوع" يمتد من حوالى فبراير/ شباط إلى مايو/أيار، والذي أسفر في عام ١٩٩١ عن إعلان حالة الطوارئ في الإقليم، مما اقتضى تدخل **برنامج الأغذية العالمي**. وفى هذا الصدد، فإن معونة **البرنامج** الموجهة نحو مشروع إصلاح السدود وإنشائها الذي يموله **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، ويهدف إلى توفير المياه طول العام لأغراض الزراعة، سوف يساعد على الحد من تكرار فشل المحاصيل بسبب نقص المياه والمساعدة على تخفيف تأثيرات الكوارث في المستقبل. ولما كان من المقور أن ينتهي هذا العنصر في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، فسوف يجرى بحث إمكانية تنفيذ مرحلة ثانية له. وسوف يوضع في الاعتبار الاقتراح الخاص بتنفيذ أنشطة "الغذاء مقابل العمل" في "موسم الجوع"، وكذلك عندما لا تحتاج العمليات الزراعية لجميع العمال المتوافرين.

٤٨- وسوف يتم تدعيم الترتيبات التعاونية وغيرها من الروابط مع البرنامج الوطني للتعبئة (وهو الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة المرتبطة بالكوارث)، ومع المنظمات غير الحكومية للمساعدة في تخفيف وطأة الكوارث والعمل على الإبلال منها.

نطاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٤٩- من المقرر أن ينسق **برنامج الأغذية العالمي** عمليات البرمجة الإنمائية للفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ لكي يأخذ في اعتباره الأولويات الحكومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية متوسطة الأجل، كما هي واردة في الخطة المركزية لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (غانا – رؤية عام ٢٠٢٠ التي تغطى الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠) وفى مذكرة الإستراتيجية القطرية. كذلك سينسق **برنامج الأغذية العالمي** برمجته الإنمائية لهذه الفترة مع الدورات التي تنفذها وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى العاملة في غانا، وعلى الأخص **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة**. أما البرامج القطرية الحالية ل**منظمة اليونيسيف** ول**صندوق الأمم المتحدة للسكان** فتغطى الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠. أما البرنامج القطري الحالي **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (البرنامج القطري الخامس) فسينتهى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، ومن المنتظر أن يستمر برنامجه القطري السادس من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠. وسوف يدرس **برنامج الأغذية العالمي** إمكانية إدماج أنشطة الثقافة السكانية **لصندوق الأمم المتحدة للسكان** في مشروعاته الإنمائية.

٥٠- وهناك وكالات عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف تقدم مساعداتها للبرنامج الإنمائي في غانا. ولما كان من المتوقع أن تلعب الوكالات متعددة الأطراف دورا رئيسيا نحو تحقيق أهداف الخطة متوسطة الأجل داخل إطار مذكرة الإستراتيجية القطرية، فإن هناك مجالا لتنسيق هذه البرامج فيما بين الوكالات. ولما كان البرنامج القطري **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يركز على أنشطة تخفيف وطأة الفقر، فإن كلا الوكالتين يمكن أن ينسقا برامجهما في هذا المجال. ولقد أعربت **منظمة اليونيسيف** كذلك عن دعمها لمشروعات البنية الأساسية مثل إمدادات المياه العذبة للمجتمعات المحلية وكذلك البرامج التي تعالج مشاكل المرأة. ومن المنتظر أن يعد سجل مشترك لهذه المشروعات – يصدر من مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات– في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦. ومن المنتظر أن تتعاون الوكالات في تنسيق هذه المشروعات ذات الاهتمام المشترك.

طرق تقديم معونات البرنامج

٥١- من غير المتوقع أن تمثل عملية تحويل السلع إلى نقد مستوى مهما في غضون دورة البرمجة الحالية. ومع ذلك، فإنه قد تباع كميات صغيرة من الأغذية لشراء الموارد التكميلية عندما تنشأ الحاجة إليها. فالفرصة متاحة للشراء المحلي لسلع مثل الذرة واللوبيا والدخن والذرة الرفيعة والزيوت النباتية. كذلك توجد فرص أخرى لمبادلة السلع داخل البلدان، مع اختيارات يجرى تفضيلها من واقع الخبرة السابقة كمبادلة أرز **البرنامج** مع الذرة المحلية، وبدرجة أقل مبادلة الذرة الصفراء مع الذرة البيضاء المحلية.

مستوى الموارد

٥٢- تعتمد الموارد التي تخصص لغانا على المستوى العام لموارد **البرنامج**. ومع ذلك، فإنه في ضوء البرنامج الإنمائي المقترح، فإن قيمة معونات **البرنامج** يجب أن تتراوح بين سبعة وثمانية ملايين دولار سنوياً للفترة البرامجية الحالية.

انعكاسات عملية

٥٣- دارت مناقشات عديدة وتبادل للمعلومات. وقد تم الاتفاق على مخطط الإستراتيجية القطرية مع الحكومة، فيما يتعلق بالتوجهات الجديدة للمعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** إلى غانا. ولما كانت معظم المشروعات الإنمائية الجارية في طريقها إلى النهاية، فإن هذا الوقت يعتبر مثالياً للتحرك نحو انتهاج منهاج برامجي جديد إزاء معونات **البرنامج** لغانا. ولذلك فإن الاقتراح بإتباع منهاج متكامل إزاء أنشطة التنمية الريفية هو في محله تماماً. كما أن تطبيق هذا المنهاج البرامجي في غانا سوف يتطلب بذل جهود أكبر لتعزيز الصلات ما بين المشروعات الجارية التي يعينها **البرنامج**، بل وكذلك بين المؤسسات الحكومية ووكالات **الأمم المتحدة** والأطراف المتبرعة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٥٤- يمكن لاستمرار غياب الأمن في الإقليم الفرعي لغرب أفريقيا، أن يؤدى إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، ومن ثم إلى وقف تنفيذ برنامج عمل **برنامج الأغذية العالمي** وكذلك برنامج عمل الحكومة، وتحويل الموارد والاهتمام بعيداً عن الأنشطة الإنمائية. وبالمثل، فإن تكرار حدوث القلاقل العرقية في الأنحاء الشمالية للبلاد يمكن أن يؤثر على تنفيذ البرامج الإنمائية في هذه المنطقة والتي تقع في منطقة السافنَّا الريفية.

٥٥- ولابديل عن تطبيق نظام فعال من التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية للعمل على نجاح البرنامج المقترح. وهذه نقطة في غاية الأهمية في ضوء الأمثلة التي شهدها الماضي القريب، حيث عجزت مختلف الوكالات الحكومية المسؤولة عن شتى جوانب مشروع **البرنامج** ذاته، عن تنسيق أنشطتها ورفع التقارير عنها. ومن هنا، فإن الحاجة ماسة إلى إيجاد وحدة للتنسيق. وقد وافقت الحكومة على أنه يجب إنشاء هذا الكيان بالنسبة لكل مشروع على حدة.

الملحق الأول

غانا: المساهمة في أوضاع الفقر في البلاد بحسب المنطقة، ١٩٨٨ – ١٩٩٢

المنطقة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٢
		في المائة	
أكرا	١,٩	٤,٧	٦,٠
المناطق الحضرية ا خرى	٢٣,٦	١٩,٥	٢٢,٠
المناطق الساحلية الريفية	١٤,٥	١٦,٥	١٢,٩
المناطق الحرجية الريفية	٣١,٠	٣٠,٣	٣١,٠
مناطق السافنّا الريفية	٣٠,٠	٢٩,٠	٢٨,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: غانا، أحوال الفقر في الماضي والحاضر والمستقبل، البنك الدولي، يونيو/حزيران ١٩٩٥.

الملحق الثاني

الرقم الدليلي للفقر حسب الأقاليم الإدارية

الإقليم	١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٩٢/١٩٩١
الإقليم الغربي	١٧,٤	٢٩,١	٣٩,١
الإقليم ا وسط	٥٠,٤	٤١,٧	٢٧,٤
إقليم أكرا الكبرى	١١,١	٢٣,٦	٢٢,٨
الإقليم الشرقي	٣٤,٩	٤٦,٩	٢٥,٦
إقليم الفولتا	٥١,٨	٥٦,٠	٣١,١
إقليم أشانتي	٤٢,٥	٤١,٣	٢٢,١
إقليم برونغ أهافو	٣١,٣	٢٧,٥	٤٠.٥
الإقليم الشمالي	٤٧,٣	٦٨,٧	٤٢,٤
إقليم الهضاب الغربية	٥٨,٥	٥٥,٢	٥٥,٨
إقليم الهضاب الشرقية	٦٠,٥	٥٠,١	٣٢,٥
جميع ا قاليم	٣٦,٩	٤١,٨	٣١,٤

المصدر: نمط الفقر السائد في غانا ١٩٨٨ – ١٩٩٢: الإدارة الاحصائية لغانا، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥.

الملحق الثالث

الأوضاع التغذوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهر و٣٥ شهرا حسب الإقليم

الإقليم	الطول بالنسبة للعمر (% أقل –٢ انحراف معياري)	الوزن بالنسبة للطول (% أقل –٢ انحراف معياري)	الوزن بالنسبة للعمر (% أقل –٢ انحراف معياري)
الإقليم ا وسط	٢٣,٠	١١,٥	٢١,٥
الإقليم الشرقي	٢٥,٠	٥,٩	٢٠,٦
إقليم أكرا الكبرى	١٥,٧	٧,٩	١٦,٩
إقليم الفولتا	١٩,٨	١٠,٤	٢٤,٠
إقليم أشانتي	٢٧,٩	٨,٤	٢٢,٦
إقليم برونغ أهافو	٢٤,٥	١٣,٠	٣٣,٢
الإقليم الشمالي	٣٥,٩	١٩,٠	٤١,٣
إقليم الهضاب الشرقية	٢٦,٠	١٤,٥	٤٧,٦
إقليم الهضاب الغربية	٣٣,٣	٢٠,٦	٣٢,٨
المجموع	**٢٦,٠**	**١١,٤**	**٢٧,٤**

المصدر: المسح الجغرافي والصحي لغانا، ١٩٩٣.

الملحق الرابع

غانا: المساهمة في أوضاع الفقر في البلاد حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٨٨–١٩٩٢

الفئة الاجتماعية والاقتصادية	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٢
		في المائة	
الموظفون بالحكومة	٨,٩	٩,٠	٩,٣
الموظفون النظاميون بالقطاع الخاص	٣,١	٤,٥	٢,١
الموظفون غير النظاميين بالقطاع الخاص	٢,٤	٢,١	٢,٧
المزارعون الذين يشتغلون بتصدير المحاصيل	٨,٥	٧,٤	٧,٥
المزارعون الذين يشتغلون بالمحاصيل الغذائية	٥٤,٩	٤٩,٤	٥٤,٤
العاملون المستقلون (الذين لا يعملون لدى الغير)	٢١,٣	٢٦,٧	٢٢,٧
العاملون غير النشطين إقتصاديا	٠,٩	٠,٩	١,٣
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: غانا، أحوال الفقر في الماضي والحاضر والمستقبل، **البنك الدولي**، يونيو/حزيران ١٩٩٥.